الأمم المتحدة

A/C.3/77/SR.37

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
14 April 2023
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة 28 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10:00

الرئيسة: السيدة آل ثاني (نائبة الرئيس) . . . . . (قطر)

المحتويات

البند 68 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدّمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-24335 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية)، تولت رئاسةَ الجلسة السيدة آل ثاني (قطر)، نائبة الرئيس.

افتُتِحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 68 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)* (A/77/40 و A/77/44 و A/77/228 و A/77/230 و A/77/231 و A/77/279 و A/77/289 و A/77/344)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)* (A/77/48 و A/77/56 و A/77/139 و A/77/157 و A/77/160 و A/77/162 و A/77/163 و A/77/167 و A/77/169 و A/77/170 و A/77/171 و A/77/172 و A/77/173 و A/77/174 و A/77/177 و A/77/178 و A/77/180 و A/77/182 و A/77/183 و A/77/189 و A/77/190 و A/77/196 و A/77/197 و A/77/199 و A/77/201 و A/77/202 و A/77/203 و A/77/205 و A/77/212 و A/77/226 و A/77/235 و A/77/238 و A/77/239 و A/77/245 و A/77/246 و A/77/248 و A/77/262 و A/77/262/Corr.1 و A/77/270 و A/77/274 و A/77/284 و A/77/287 و A/77/288 و A/77/290 و A/77/296 و A/77/324 و A/77/345 و A/77/357 و A/77/364 و A/77/487)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدّمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)* (A/77/149 و A/77/168 و A/77/181 و A/77/195 و A/77/220 و A/77/227 و A/77/247 و A/77/255 و A/77/311 و A/77/328 و A/77/356)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)* (A/77/36)

1 - **السيد راجاغوبال** (المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق): عرض تقريره (A/77/190)، فقال إنه رأى كيف يمكن تحويل منزل إلى أنقاض في ثوان معدودة فقط. وإن تدمير منزل ما يعني أن الذكريات والمدخرات وراحة الانتماء تُدمَّر أيضا، وفي ذلك صدمة اجتماعية ونفسية. ومثل هذه الحالات تدل على عدم احترام لحق الإنسان في سكن لائق أثناء النزاعات العنيفة. ولذلك فإنه يدعو جميع الدول الأعضاء إلى التوقيع على الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، والذي سيُعتمد، بعد سنوات عديدة من المفاوضات، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في دبلن.

2 - وأضاف قائلا إن الإعلان السياسي هو خطوة مهمة إلى الأمام، وينبغي أن تليه معاهدة دولية تحظر استخدام أسلحة متفجرة معينة في المناطق المأهولة بالسكان. وقد أمكن من خلال اتفاقات دولية حظر الألغام الأرضية والذخائر العنقودية؛ ولا يوجد ما يمنع الدول من حظر استخدام الأسلحة المتفجرة التي تقتل وتشوه، كل عام، مئات الآلاف من الأشخاص في المدن، وتدمر البنى التحتية المدنية اللازمة للبقاء.

3 - وأردف قائلا إن الحالة الراهنة لا ينبغي أن تُقابَل بالتهاون. وينبغي للمحاكم الوطنية والدولية أن تقاضي المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الحق في سكن لائق، تماما كما تقاضي المسؤولين عن أي انتهاك آخر لحقوق الإنسان. وإن الضحايا يستحقون أكثر من مجرد التعاطف والمساعدة الإنسانية، ولا ينبغي أن يُتركوا خلف الركب دون أي شكل من أشكال العدالة أو رد الحق أو جبر الضرر. ويجب أن يمثل المسؤولون عن هذه الجرائم الشنعاء أمام العدالة الدولية.

4 - وقال إن الحق في سكن لائق هو الحق في العيش بأمان وكرامة. ولا ينبغي اختزاله إلى الحق في البقاء في ظل الخوف في مخبأ واقٍ من القنابل. وقد حان الوقت لتصنيف الانتهاكات الممنهجة أو الواسعة النطاق للحق في سكن لائق كجريمة ضد الإنسانية قائمة بذاتها اسمها "الإبادة السكنية" (domicide).

5 - **السيدة مارتيني** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها يشعر بانزعاج بالغ إزاء التقديرات الواردة في التقرير لعدد المنازل التي استهدفتها روسيا عمدا في عدوانها على أوكرانيا. وإن الولايات المتحدة تشدد على أهمية منع الانتهاكات المتصلة بالنزاع للحق في سكن لائق، والتي كثيرا ما ترسّخ التمييز والفصل في مجال الإسكان، وتفضي إلى انعدام الجبر المنصف، وإلى محدودية خيارات العودة الطوعية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع إيجاد حلول عادلة ودائمة للاجئين والمشردين داخليا وعديمي الجنسية، بمن فيهم النازحون بسبب النزاع وآثار تغير

المناخ، ولا سيما النساء والفتيات والفئات السكانية الضعيفة الأخرى. وهذه الحلول ينبغي أن تشمل تدابير قانونية وسياساتية ومؤسسية فعالة تخلق حلولا إسكانية مستدامة وقادرة على الصمود، وتعزز اختيار السكن والفرص الاقتصادية، من أجل إقامة مجتمعات أكثر تنوعا وشمولا للجميع. وقالت إن وفدها يتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يعالج الاحتياجات السكنية لمن تشردوا بسبب حرب روسيا غير المبررة على أوكرانيا.

6 - **السيدة ماتوس مينينديز** (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن الحق في سكن لائق هو حق لا يزال إعماله ضعيفا، لا في حالات الأزمات فحسب، بل وفي سياقات أخرى، وإن بلدها يشاطر المقرر الخاص قلقه إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان. وقد أشار المقرر الخاص، في إحاطته، إلى أن ممارسة الحق في سكن لائق ضرورية لممارسة حقوق الإنسان الأخرى، وأن الإبادة السكنية تؤدي، من ثم، إلى الانتهاك المتعمد للحق في الحياة والصحة والتعليم والغذاء والماء، وفي بيئة صحية، وفي الحماية من المعاملة القاسية والمهينة. وتنظر الجمهورية الدومينيكية إلى حقوق الإنسان على أنها حقوق مترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة، وتعترف بوجود صلة مباشرة بين أزمة المناخ وانتهاكات حقوق الإنسان. وإن وفدها يود أن يسمع المزيد عن الكيفية التي يمكن بها معالجة انتهاكات الحق في سكن لائق، والكيفية التي يرتبط بها ذلك الحق بأزمة المناخ وبالنزاعات.

7 - **السيدة إكميكتزوغلو** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن التقرير يسلط الضوء على التدمير المتعمد للبنى التحتية السكنية في الحرب، والذي اشتد في السنوات الأخيرة حيث باتت المناطق المأهولة بالسكان تتحوّل إلى ساحات للنزاعات بوتيرة أعلى. وإن الحق في سكن لائق هو شرط مسبق للتمتع بطائفة من حقوق الإنسان الأخرى، وإن عدم ضمان ذلك الحق، ولا سيما في سياق النزاعات، له تأثير غير متناسب على النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين.

8 - وأضافت قائلة إن وفدها يلاحظ بقلق بالغ الاستهداف المتعمد للمنازل في سوريا وليبيا وميانمار وأفغانستان والعراق وفلسطين. وفي أوكرانيا، تمثل الهجمات العشوائية اليومية التي تشنها القوات الروسية على المساكن والبنية التحتية المدنية الأوكرانية، بما في ذلك في المناطق المكتظة بالسكان، انتهاكا جسيما للقانون الدولي. وإن مفهوم الإبادة السكنية لا يُقصد به التدمير المتعمّد للهياكل المادية للمنازل فحسب، بل ويُقصد به أيضا الانتهاك الممنهج للحق في السكن، بما يتعارض مع القانون الدولي. وطلبت إلى المقرر الخاص أن يوضح بالتفصيل الإجراء الذي ينبغي أن يتخذه المجتمع الدولي لتصنيف الإبادة السكنية كجريمة قائمة بذاتها بموجب القانون الدولي.

9 - **السيد عبد الله** (بنغلاديش): قال إن بلده ملتزم بكفالة السكن الميسور التكلفة والآمن واللائق للجميع، وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بالتمتع بحقوق الإنسان الأخرى. وإن الأمن السكني يعجل بالتحرر الاقتصادي، ويساعد على تفادي التمييز. وقد أنشأت بنغلاديش مشروعا لتوفير السكن لمن لا يملكون أرضا وللأشخاص عديمي المأوى وضحايا النزوح الناجم عن تغير المناخ، وهو ما نتج عنه، في غضون عامين، بناء 200 000 منزل تستوعب مليون شخص.

10 - وأضاف قائلا إن النزوح الناجم عن المناخ هو من مسبّبات التوسع الحضري. ويواجه الأشخاص صعوبات في تأمين السكن في المدن، مما يشكل عائقا يحول دون تأمين احتياجاتهم الأساسية. وقال إن شحّ الموارد قد أصبح شاغلا رئيسيا في البلدان النامية وأقل البلدان نموا على وجه الخصوص، فتساءل عن الكيفية التي يمكن بها تعبئة الموارد لمعالجة تلك المسألة.

11 - وأردف قائلا إن بنغلاديش تستضيف حاليا مليون شخص من الروهينغيا الفارين من الاضطهاد والإبادة الجماعية. فقد صودرت منازلهم أو أضرمت فيها النيران. وهو يتساءل عن الكيفية التي يمكن بها دعم المجتمعات المحلية التي تعاني من النزوح عبر الحدود في تأمين سكن آمن ولائق، ولا سيما في بلدانها الأصلية.

12 - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن تقرير المقرر الخاص تقرير متشعّب، ولكن نظرا لضيق الوقت، فإن وفده لن يشير إلا إلى ما سُمّي عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا ومصير مدينة ماريوبول التي غدت الآن مدينة روسية، والتي يبدو أنها ذات أهمية خاصة بالنسبة للمكلف بالولاية.

13 - وأضاف أن المقرر الخاص قد وقع للأسف تحت تأثير القناعة المتحيزة الشائعة في المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي مفادها أن الأحداث في أوكرانيا قد بدأت في عام 2022. فقد جُعل الأمر يبدو وكأن الانقلاب غير القانوني الذي حدث في عام 2014 بدعم من الغرب، أو القمع الذي مارسته القوات المسلحة الأوكرانية لسكان جنوب شرق أوكرانيا، لم يحدث قط. فقد رفض أولئك السكان الاعتراف بالحكومة ذات النزعة القومية التي استولت على السلطة بصورة غير مشروعة في كييف، وأعلنت أنها تهدف إلى القضاء على

جميع الروس في أوكرانيا. ولمدة ثماني سنوات، عانت منطقة دونباس من القصف الجماعي بقذائف المدفعية الثقيلة وبواسطة القوات الجوية لأوكرانيا، مما أدى إلى إبادة مربعات سكنية بأكملها، إلى جانب البنى التحتية المدنية والمستشفيات. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد غضّا الطرف عن ذلك وأيدا علنا نظام كييف ذا النزعة القومية، فإنه حريّ بالمقررين الخاصين المستقلين أن يتحدثوا عن الواقع المعاش بالفعل. وفي الفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2022، كانت ماريوبول خاضعة لكتيبة آزوف الإرهابية المنتمية إلى القوات المسلحة الأوكرانية، والتي أجبرت السكان على الفرار من منازلهم ومارست السرقة والنهب، بينما نَصَب القوميون معدات عسكرية على عتبات منازل السكان المحليين. وقد عادت ماريوبول مدينة مسالمة مرة أخرى، والاتحاد الروسي بصدد إعادة الخدمات الحيوية إلى حالتها التشغيلية.

14 - **السيدة باناكين إيليل** (الكاميرون): قالت إن الحق في السكن له أهمية حاسمة في إعمال الحق في مستوى معيشي لائق، والحق في التنمية. وقد اتخذ بلدها تدابير لكفالة الحق في سكن لائق بوضع قوانين وسياسات وبرامج تهدف إلى توفير السكن الميسور التكلفة، وحماية المستأجرين والمُلّاك، وتيسير الحصول على الأراضي. وإن ضمان الحق في سكن لائق أثناء النزاعات العنيفة هو أمر محفوف بالصعوبات. وفي الكاميرون، استهدف الإرهابيون البنى التحتية المدنية والمدارس والمستشفيات والمنازل الخاصة. وقد تعرض مسؤولو الحكومة والموظفون المدنيون والأشخاص العاديون الذين اتخذوا مواقف مضادة للإرهاب لتخريب منازلهم أو تدميرها كلّيًا. ولمعالجة تلك المسألة، أُطلقت خطة في عام 2021 لإعادة إعمار وتنمية المناطق الشمالية - الغربية والمناطق الجنوبية من البلد، مما سيوفر الإمدادات اللازمة لإعادة بناء المنازل.

15 - وأضافت قائلة إن الكاميرون في وضع يمكّنها من تكوين فهم جيّد للقلق بشأن الحق في السكن في النزاعات المسلحة، على الرغم من تحفظاتها بشأن إنشاء حقوق وجرائم جديدة موضوعها ليس الأشخاص. وأشارت إلى أن الأهداف العسكرية استثناء من واجب حماية المساكن أثناء النزاع، فتساءلت كيف يمكن الجزم بأن المنزل الذي يُستهدف أثناء النزاع لم يكن قد حُوّل إلى هدف عسكري. وقالت إن وفدها يود أيضا أن يعرف كيف تتماشى التوصيات الواردة في التقرير مع المناقشة التي جرت في لجنة القانون الدولي بشأن حماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة. وأخيرا، تساءلت كيف ينظر المقرر الخاص إلى الإبادة السكنية في سياق النزاعات المسلحة غير الدولية.

16 - **السيد ليو** شياويو (الصين): قال إن الحق في السكن يؤثر على قدرة الأشخاص على العيش والعمل. وإن حكومته تولي أهمية كبيرة للإسكان. وللتخفيف من التداعيات الاجتماعية - الاقتصادية للجائحة، فقد شرعت الحكومة في اتخاذ شتى تدابير التعافي، بما في ذلك بناء مساكن جديدة وزيادة الجهود لكفالة الأمن السكني. ويتضمن القانون المدني الصيني لعام 2021، ولأول مرة، حق الإقامة، الذي يوفر الحماية القانونية للأشخاص من حيث توفير المساكن. وقد بنت حكومته أكثر من 80 مليون وحدة من وحدات الإسكان المدعم، مما ساعد مليوني شخص في الحصول على مساكن. وتقوم الصين أيضا بتطوير مدن خضراء وخفيضة الكربون، وهي تعمل في الوقت نفسه على تحسين ظروف القرى الريفية.

17 - **السيد شارما** (الهند): قال إن بلده ملتزم تماما بكفالة تأمين سكن لائق مزوّد بجميع أسباب الراحة الأساسية لمواطنيه، وبتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولا سيما الغاية 11-1 المتعلقة بضمان الحصول على السكن، بحلول عام 2030. وإن الهند ماضية في تنفيذ أكبر مشروع في العالم للإسكان الميسور التكلفة لصالح فقراء الحضر والريف فيها، حيث بُني ما يزيد على 23,5 مليون منزل. وقد سُنّ قانون العقارات (2016) لتحقيق المساءلة والشفافية وحماية المستهلك، وللتوصل إلى تسوية سريعة للمنازعات في قطاع العقارات. ومنذ تفشّي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وفّرت الحكومة فضاءات للعيش الكريم للسكان في جميع أنحاء البلد. ويجري في جميع أنحاء البلد تنفيذ عمليات توفير الإسكان التأجيري ميسور التكلفة والمريح للمهاجرين إلى الحضر والفقراء بالقرب من أماكن عملهم. وإن مهمة "المدن الذكية" التي أخذتها الحكومة على عاتقها تؤدي إلى تحويل المدن إلى مراكز مستدامة للنشاط الاقتصادي تُوفّر نوعية حياة أفضل.

18 - وطلب إلى المقرر الخاص أن يوضح بالتفصيل ما ورد في تقريره من أن المقصود بمفهوم الإبادة السكنية هو الانتهاك الممنهج للحق في السكن في انتهاك للقانون الدولي. وقد طلب المقرر الخاص إلى الدول تعزيز جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالانتهاكات المتلاحقة للحق في السكن اللائق، وذلك بسبل منها الصور الساتلية والجوية. وتود الهند أن يتكون لديها فهم أفضل لدور هذه الصور في تحليل الانتهاكات.

19 - **السيدة بفراني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن النظام الإسرائيلي يواصل بشكل مثير للجزع التدمير الشامل الجسيم والممنهج والمتعمّد لمنازل الفلسطينيين، في انتهاك للحق في السكن اللائق.

فإن نظام الحكم ذاك القائم على الفصل العنصري يقوم بتدمير منازل الفلسطينيين كعقاب جماعي بقصد إثارة الخوف والشعور بانعدام الأمن، إزاء خلفية الكرب الجماعي المرتبط بكون الإنسان لاجئاً. وتلك السياسة تمهد أيضا السبيل لإقامة مستوطنات إضافية. وإن عمليات الهدم غير القانونية والعقابية تلك تنفَّذ دون مراعاة لسلامة الأسر وأمنها. وطلبت إلى المقرر الخاص أن يوضح بالتفصيل خططه المقبلة للتعاون مع غيره من المكلفين بولايات من أجل التصدي بفعالية أكبر لذلك الانتهاك الجسيم والممنهج.

20 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه، وفقا للفقرة 6 من التقرير، شهد عام 2017 دمار حوالي ثلث مساكن الجمهورية العربية السورية كلّها، جزئيا أو كليا. وفي سوريا محافظة تدعى الرَّقَّة دُمِّرت تماما نتيجة لقصف نفَّذه ما يسمى بالتحالف الدولي ضد داعش. وقد استولت قوات سوريا الديمقراطية الانفصالية على ما تبقى من أنقاض المنازل. وإن مسألة الرَّقَّة مسألة مهمة جدا، وكان ينبغي ذكرها في التقرير حرصا على تضمينه جميعَ وجهات النظر، على افتراض أن التقرير محايد وموضوعي.

21 - وأضاف قائلا إن الفقرة 9 من التقرير تذكر أن القانون رقم 10 لعام 2018 يمنح الحكومة السورية سلطة تقديرية واسعة النطاق لمصادرة ممتلكات السكان. وتساءل عمّا إذا كان المقرّر الخاص قد قرأ ذلك القانون الذي سُنّ لإعادة إعمار المناطق التي دمرها الإرهابيون. وإن القانون يمنح الأقارب من الدرجة الثالثة أو الرابعة أو أقارب الأفراد المسافرين إلى الخارج الحق في التصرف في الممتلكات نيابة عن أصحابها. ولم يُذكر ذلك في التقرير. وآخر تاريخ ذُكر في ذلك الصدد هو عام 2018، على الرغم من أن التقرير يغطّي الفترة 2022/2021، وقد سنَّت الجمهورية العربية السورية ثلاثة قوانين جديدة منذ ذلك الحين. ولذلك، ينبغي للمقرر الخاص أن يستكمل البيانات الواردة في تقريره.

22 - **السيدة دابو نديای** (مالي): قالت إن الحق في السكن أمر أساسي لأن له تأثيرا كبيرا على نوعية الحياة، ولا سيما أثناء النزاعات. غير أن هذا الحق ضعيف بوجه خاص في أقل البلدان نموا وفي البلدان النامية، التي تواجه تحديات تتعلق بالأمن الغذائي، وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، ولا سيما خلال فترات النزاع. وعلى ضوء الأهمية المتساوية لمختلف حقوق الإنسان، وللمعوّقات التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نموا، تساءلت عن ماهية التدابير التي يوصي المقرر الخاص المجتمع الدولي باتخاذها لكفالة احترام جميع تلك الحقوق، ولجعل الحق في السكن حقيقة واقعة.

23 - **السيد راجاغوبال** (المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق): قال ردا على الأسئلة المتعلقة بإسكان اللاجئين إن استجابة البلدان المجاورة للاجئين الأوكرانيين كانت قوية، وإن بنغلاديش اضطلعت بدور حاسم في استضافة اللاجئين من ميانمار. وفي المستقبل، ستصبح تدفقات اللاجئين عبر الحدود هي القاعدة، وليس الاستثناء، ولا سيما في ظل تسارع وتيرة تغير المناخ. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على إيجاد حل عادل ودائم لتيسير توطين اللاجئين.

24 - وأضاف قائلا إن تقريره المرتقب إلى مجلس حقوق الإنسان سيركز على أزمة المناخ وتأثيرها على الإسكان. وسيناقش التقرير أيضا الكيفية التي تؤدي بها أساليب تشييد معينة إلى زيادة كبيرة في بصمة الكربون. ولدى إعداد ذلك التقرير، كان يجري مشاورات مع الدول والحكومات المحلية ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأعمال والخبراء.

25 - وأردف قائلا إن السؤال المتصل بما إذا كان المسكن قد استُخدم لأغراض عسكرية هو سؤال يجاب عليه بالبرهان العملي. وإن الحجّة التي يدفع بها التقرير هي أنه يجب أن يكون الافتراض المبدئي مرجّحا لكفة استبعاد مساكن المدنيين من الأهداف العسكرية، لأن السكن يُفترض تلقائيا أنه مخصّص لأغراض مدنية فقط، وأنّ عبء تقديم البيّنة يقع كليا على عاتق من ادّعى أن مبنى ما يُستخدم لأغراض عسكرية. ومن المؤسف أن الأدلّة الإرشادية العسكرية وغيرها من مواد التدريب لا تتناول تدمير المساكن بتلك الطريقة. وينبغي أن يُعامَل تدمير المساكن في إطار الاستراتيجية العسكرية بنفس الطريقة التي تُعامل بها الممتلكات الدينية والثقافية، التي تُمنح حماية معزّزة في القانون الدولي. ولا يوجد ما يمنع من أن يتمتع السكن أيضا بحماية معزّزة، ولا سيما على ضوء ما له من تأثيرات متقاطعة تمسّ مجموعة كبيرة من الحقوق الأخرى.

26 - ومضى يقول إن موضوع النزاعات المسلحة غير الدولية هو موضوع معقد. وإن انتهاكات الحق في السكن التي ترقى إلى جريمة الإبادة السكنية التي ترتكبها جهات فاعلة من الدول وغير الدول على حد سواء. وتلك المسألة تتعلق أيضا بالسؤال الذي طرحه الاتحاد الروسي فيما يتعلق بكتيبة آزوف والجهات الفاعلة الأخرى. وإن الجهات من غير الدول المتورطة في تدمير المساكن مسؤولةٌ أمام القانون الدولي،

وإن سلطات الادعاء، من قبيل المحكمة الجنائية الدولية، مسؤولةٌ عن التحقيق بنزاهة في الأدوار التي يقوم بها مختلف الجهات الفاعلة.

27 - وتابع يقول إن الملاحقة الجنائية لمرتكبي جرائم الإبادة السكنية لا تتم إلا بعد وقوع الحدث، ولكن ينبغي أن ينصبّ تركيز مماثل أو أكبر على منع وقوعها. ويمكن أن يؤدي جمع البيانات والصور الساتلية على وجه الخصوص دورا في منع وقوع الإبادة السكنية. وإن للتكنولوجيا أهمية في فهم أين تحدث الانتهاكات ولماذا ومتى وعلى يد مَن. وليس مستخدمو التكنولوجيا الذكية هم بالضرورة الجهات الحكومية، بل إنهم الضحايا أنفسهم، الذين يجدون أنفسهم في خط المواجهة. ويجب السماح لهم بالوصول إلى تلك التكنولوجيا. وإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات المجمّعة يجب ألاّ تُقيَّد بشكل تعسفي لدواعي الأمن الوطني أو لأسباب أخرى، بل يجب السماح بتعميمها لأغراض تتماشى مع القانون الدولي. ومن المهم النظر إلى جمع المعلومات على أنه يزيد من قدرة الدول على حكم أراضيها بفعالية أكبر، وعلى الوفاء بالالتزامات الواجبة عليها بمقتضى القانون الدولي.

28 - وقال إن تعاونه مع غيره من المكلفين بولايات بشأن مسألة هدم المنازل في فلسطين وفي سياقات أخرى هو تعاون مكثف. فعندما عُيّن، في أيار/مايو 2020، كان أول ما قام به هو العمل مع المقررين الآخرين للدعوة إلى استبيان من أجل تقييم تأثير جائحة كوفيد-19 على طائفة من حقوق الإنسان. وقد أتاح ذلك الجهد المشترك للمقررين جمع معلومات على نطاق مختلف القطاعات، وهو ما كان له فعالية أكبر مما لو أصدر كل مقرر استبيانا منفصلا. وأعرب عن امتنانه لممثل سوريا على تعليقه الذي تضمن معلومات مستكملة عن مختلف الصكوك القانونية التي سُنّت مؤخرا، والتي ستُدرس بالتأكيد بمزيد من التفصيل وتدرج في التقارير المقبلة. وأحاط علما أيضا بالتعليق المتصل بالرَّقَّة، الذي يشير إلى أن حجم تدمير المساكن في البلد أسوأ بكثير مما ورد في التقرير.

29 - **السيد فخري** (المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء): عرض تقريره (A/77/177)، فقال إنه اكتسب منظورا فريدا بشأن أزمة الغذاء على مدى فترة العامين ونصف العام الماضية. فقد تشاور مع حكومات ومجتمعات محلية من جميع أنحاء العالم وتعاون مع أكثر عشر منظمات دولية. وشارك أيضا في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، وهو مشارك نشط في لجنة الأمن الغذائي العالمي.

30 - وأوضح أنه شهد كيف تواجه النساء تمييزا وعنفا طاغيين أثناء سعيهن لتوفير الطعام لأسرهن. ورغم أن العمال والفلاحين والرعاة وصيادي الأسماك يؤدون دورا أساسيا، إلا أنهم يعاملون كما لو كان من الممكن الاستغناء عن أدوارهم. وتتعرض الأراضي التي تمثل موطن الشعوب الأصلية للسرقة والاحتلال والتآكل بمعدلات ترقى إلى الإبادة الجماعية. وقد أعطى قرار الجمعية العامة الصادر في عام 2021 بشأن الحق في الغذاء (القرار 166/76)، والذي يعدّ أول استجابة متعددة الأطراف لأزمة الغذاء، أملا للعالم وتوجيهاً له بأنه ينبغي تكريس المزيد من الجهود السياسية والدبلوماسية لمعالجة أزمة الغذاء.

31 - وأردف قائلا إنه منذ ذلك الحين، ازداد الاعتراف بالحق في الغذاء. فقد أقر كل من فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل ومركز تنسيق المنظومات الغذائية بأهمية الحق في الغذاء. وقد دعته حكومة أيرلندا إلى تقديم إحاطة غير رسمية إلى مجلس الأمن بشأن الحق في الغذاء في سياق النزاع. ومع ذلك، هناك حاجة إلى خطة عمل عالمية تقودها الحكومات لمعالجة أزمة الغذاء. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للدول أن تؤكد من جديد الحق في الغذاء وأن تعلن هذا الحق على النحو المبين في توصيات التقرير. وينبغي للحكومات أن تستفيد من التدابير التي كانت فعالة أثناء الجائحة وأن تجعل برامجها للإغاثة أثناء الجوائح دائمة.

32 - واستطرد قائلا إنه في تشرين الأول/أكتوبر 2022، في الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي، لم تتمكن الحكومات من الاتفاق على كيفية معالجة أزمة الغذاء، وهي ما زالت تتفاوض على إعلان وزاري بشأن تنسيق الاستجابات السياساتية للأزمة. وينبغي أن يتضمن قرار الجمعية العامة بشأن الحق في الغذاء صيغة تعترف برؤية تلك اللجنة بشأن إعمال الحق في الغذاء وبدورها كمنبر دولي وحكومي دولي شامل للجميع يمكّن الجهات المعنية من العمل معا من أجل كفالة الأمن الغذائي للجميع. وينبغي للجمعية أن تطلب إلى تلك اللجنة تعزيز دورها كمنبر تنسيقي من أجل التصدي بفعالية للأزمات الغذائية الحالية والمقبلة وتيسير الانتقال العادل نحو منظومات غذائية أكثر استدامة وقدرة على الصمود.

33 - **السيدة نوفروز** (أذربيجان): تكلّمت باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقالت إن رؤساء الدول والحكومات أكدوا من جديد، في مؤتمر القمة الثامن عشر للحركة، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2019، أن الجوع يشكل انتهاكا لكرامة الإنسان ودعوا إلى اتخاذ تدابير عاجلة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي للقضاء عليه. وجدد رؤساء الدول والحكومات التأكيد أيضا على الحق في الحصول على الغذاء المأمون والمغذي، بما يتفق مع الحق في الغذاء والحق الأساسي في التحرّر من

الجوع، حتى يتمكن الأفراد من الحفاظ على قدراتهم البدنية والعقلية. وشدد رؤساء الدول والحكومات أيضا على ضرورة أن تعزز الدول الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.

34 - ومضت تقول إن التقلب الشديد في أسعار الأغذية العالمية والتقدم المحدود المحرز في الحد من الجوع على الصعيد العالمي يثيران قلقا عميقا. ومن شأن الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية المستمرة، التي تؤثر على روابط التجارة والمساعدات والروابط المالية، أن تعوق الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الجوع. ومن أجل التصدي للأسباب المتعددة والمعقّدة للأزمة، لا بد للمجتمع الدولي من أن يتخذ تدابير شاملة ومنسقة ومستدامة لمواجهتها. وأوضحت أن حركة بلدان عدم الانحياز تشدد على أهمية تعزيز كل من النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة ولجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل المساعدة في التصدي للأزمات الغذائية ومنع تكرارها.

35 - وقالت إنه ينبغي الاستفادة من دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تعزيز ودعم المشاريع الصناعية وشبه الصناعية وكفالة الأمن الغذائي والتغذية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تشجيع الزراعة المستدامة والصناعات الزراعية الموجهة لتجهيز الأغذية، التي تنطوي على إمكانية الربط بسلاسل القيمة العالمية وتلبية احتياجات الأسواق في البلدان النامية على نحو فعال.

36 - **السيد دا فونسيكا فرناندیس راموس** (البرتغال): قال إن انعدام الأمن الغذائي، الذي ظل يتزايد خلال الجائحة، ما فتئ يزداد سوءا في ظل معاناة المنتجين الرئيسيين للسلع الزراعية من الاضطرابات التي تطال سلسلة الإمداد. وقد أدى ارتفاع الأسعار في أسواق الأغذية العالمية إلى تعريض أكثر الفئات السكانية هشاشة للخطر بشكل خاص، بينما يؤثر ارتفاع التضخم على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وينبغي ألا يغيب عن البال أن الغذاء حق من حقوق الإنسان مستمد من الحق في مستوى معيشي لائق، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتقع على عاتق الدول مسؤولية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليص الجوع وتخفيف وطأته، ولا سيما في أوقات الاضطرابات الاقتصادية.

37 - وأفاد أن تجربة البرتغال مفيدة في هذا الصدد. فقد نفذ البلد، من خلال نظامه الوطني للضمان الاجتماعي، تدابير استثنائية لمساعدة الأسر الأكثر هشاشة على مواجهة ارتفاع الأسعار. وتعكف البرتغال أيضا على إكمال الصيغة النهائية لخطة عمل وطنية لتنفيذ توصيات المجلس الأوروبي بشأن وضع سياسة أوروبية لتوفير الضمانات للأطفال، وهي تخطّط لجعل الوجبات مجانية تدريجيا لجميع الأطفال الملتحقين برياض الأطفال العامة.

38 - وواصل كلامه قائلا إنه على الرغم من أزمة الغذاء العالمية التي لم يسبق لها مثيل وتجدد الالتزام بالحق في الغذاء، فإن عددا قليلا جدا من البلدان أو المنظمات الدولية يعمل وفقا لإطار قائم على الحق في الغذاء. وسأل المقرر الخاص عما إذا كان يعتقد أن الالتزام المتعدد الأطراف من جانب الدول الأعضاء بإعمال الحق في الغذاء سيساعد بشكل كبير في معالجة أزمة الغذاء.

39 - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يشاطر المقرر الخاص بعض الشواغل التي أعرب عنها، ولكنه يود توضيح مسألة انعدام الأمن الغذائي فيما يتعلق بالأزمة في أوكرانيا. فالاتحاد الروسي لم يقم بإغلاق الموانئ الأوكرانية؛ بل زُرعت الألغام هناك بناء على أوامر من نظام كييف المتطرف. أما روسيا، فإنها تفتح ممرات إنسانية كل يوم للسفن التجارية، لكنها للأسف ظلت غير مستخدمة. وفي الوقت نفسه، فإن الدول غير الصديقة التي تدعم القوميين المتطرفين في كييف اتخذت تدابير قسرية أحادية الجانب ضد بلده. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك الحصارُ المفروض على أسمدة الشركات الخاصة الروسية، الذي رفضت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي رفعه على الرغم من أن الأمم المتحدة وافقت على إيصال تلك الأسمدة مجانا إلى البلدان المحتاجة.

40 - وشدد على أنه من أجل مصلحة المجتمع الدولي بأسره، وقّعت روسيا اتفاقا في اسطنبول بشأن تصدير المنتجات الزراعية الأوكرانية عبر البحر الأسود وبشأن الخطوات اللازمة لإزالة القيود المفروضة على تصدير المنتجات الزراعية والأسمدة الروسية. ومع ذلك، فإن الجزء الذي يخص أوكرانيا من الاتفاق هو فقط الذي يجري تنفيذه بالكامل. ووفقا لمركز التنسيق المشترك في اسطنبول، حتى 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022، استخدمت 390 سفينة الممرات الإنسانية لتصدير حوالي 9 ملايين طن من المواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية، ذهب نصفها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وإسرائيل، في حين وصل 3 في المائة منها فقط إلى البلدان المحتاجة. ومن ثم فإن البلدان الغربية تنتهك التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى نفس المنوال، وفي حين أن العدوان والاحتلال غير المشروع للأراضي في سوريا من

جانب الولايات المتحدة قد تسببا في نقص الأغذية والجوع، فإن روسيا تواصل سعيها لإيجاد السبل لحل أزمة الغذاء العالمية.

41 - **السيدة ماتوس مينينديز** (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن انعدام الأمن الغذائي قد ازداد بمعدل ينذر بالخطر، ولا يزال العنف المنظم والنزاعات المسلحة من أسبابه الرئيسية. وكما هو مبين في التقرير، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات دولية متضافرة وفي الوقت المناسب من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية وتمديد تطبيق المبادرات التي من شأنها أن تسهم في التصدي للظروف القصوى. ومن المهم الإشارة إلى أن الحق في الغذاء لا ينطوي فقط على توفير الغذاء لمن يعيشون في الفقر؛ بل إنه يتطلب أيضا دراسة أوضاع من يعانون من الجوع، وأسباب الجوع، وكيف تتحكم القوى الشديدة التأثير في إمكانات الحصول على الغذاء الكافي. وفي سياق أزمة الغذاء العالمية الراهنة، يأمل العالم في أن يؤدي العمل المتعدد الأطراف الذي تضطلع به الدول الأعضاء إلى جعل الحق في الغذاء حقيقة واقعة.

42 - وذكّرت بأن المقرر الخاص قد أوصى بأن تعتمد الجمعية العامة إعلانا بشأن الاستجابة المنسّقة المتعددة الأطراف للأزمة. وتساءلت كيف يمكن لمثل هذا الإعلان أن يوجه الدول الأعضاء في الجهود التي تبذلها للتصدي للأزمة وسياقاتها المختلفة.

43 - **السيدة غريفين** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن الحرب العدوانية التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا بلا مبرر وبلا سابق استفزاز قد ولدت خطر حدوث مجاعة وشيكة وانتشار الجوع، مما فاقم الضغوط القائمة التي سببتها أزمة تغير المناخ وجائحة كوفيد-19. وتساءلت كيف يمكن تحويل المنظومات الغذائية العالمية بحيث لا تؤدي الأزمات، مثل تلك الناجمة عن العدوان الروسي على أوكرانيا، إلى انعدام الأمن الغذائي العالمي.

44 - وأكدت أن المقرر الخاص قد أصاب حين أشار في تقريره إلى أن الحق في الغذاء هو حق فريد من نوعه في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأن المادة 11 (2) تلزم الدول بوضع برامج محددة للقضاء على الجوع وإعمال الحق في الغذاء. وطلبت عرض أمثلة على الكيفية التي أدت بها الالتزامات المتعددة الأطراف من جانب الدول الأعضاء إلى الإعمال الناجح للحق في الغذاء.

45 - **السيدة بادماساري** (إندونيسيا): قالت إن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والفقر المدقع وإبرازها، مما أدى إلى تراجع التقدم المحرز في إعمال الحق في الغذاء. وإدراكاً من إندونيسيا بأن الحق في الغذاء أساسي حتى خارج سياق الجوائح أو الأزمات العالمية، فقد أدرجت القدرة على الصمود في المجال الغذائي كواحد من الأهداف المهمة في خطتها الإنمائية الوطنية للفترة 2022-2024. وتهدف هذه الخطة إلى تحقيق القدرة على الصمود في المجال الغذائي من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية والجهود الرامية إلى زيادة توافر الأغذية المتنوعة والمغذية بتكلفة معقولة وتحسين توزيعها.

46 - وقالت إن وفد بلدها يحيط علما بالتوصية الواردة في التقرير بشأن وضع صك دولي ملزم قانونا. ولكن، بالنظر إلى ما يتطلبه ذلك من وقت وإرادة سياسية، ينبغي إعطاء الأولوية لاتخاذ تدابير أخرى تفضي إلى توطيد التعاون الدولي بشأن الأمن الغذائي ومعالجة الأزمة الغذائية الملحّة. وتساءلت عن العناصر المحددة التي ينبغي إدراجها في مشاريع بناء القدرات لصالح صغار المزارعين وبرامج تمكين المزارعين من أجل دعم الخطة الوطنية لتحقيق القدرة على الصمود في المجال الغذائي.

47 - **السيدة بفراني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن الحق في الغذاء جزء أصيل من الحق في الحياة. وكما جاء في التقرير، فإن التجارة المنصفة ليست مجرد مسألة تتعلق بإدارة الإمدادات، بل هي أيضا مسألة سيادة غذائية. فالمضاربة على اتجاهات أسعار الأغذية، دون الاتجار الفعلي بالسلع الأساسية نفسها، تحدث اضطرابات في أسواق السلع الأساسية العالمية وينبغي حظرها.

48 - واسترسلت قائلة إن جمهورية إيران الإسلامية تبذل جهودا لتحسين الإمدادات الغذائية عن طريق تعزيز التنوع الثقافي والبيولوجي لمنظوماتها الغذائية، ولا سيما في زراعة القمح والأرز. وأكدت أن التدابير القسرية الأحادية الجانب لها آثار سلبية على اقتصادات البلدان المستهدفة، بما فيها اقتصاد بلدها، وأنها تشكل انتهاكا للحق في التنمية وفي الغذاء. وكما سُلّط عليه الضوء على النحو المناسب في فرع التوصيات والاستنتاجات من التقرير، ينبغي للدول الأعضاء أن تنهي جميع التدابير القسرية الأحادية الجانب وعمليات الحصار، كمسألة تتعلق بالسياسة الوطنية. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالتوصيات التي قدمها المقرر الخاص لتشجيع التعاون والتنسيق الدوليين.

49 - **السيدة باناكين إيليل** (الكاميرون): قالت إن بلدها يرحب بالوضع المتميز للمقرر الخاص كعضو في كل من الفريق المعني بالتكامل التابع لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية والفريق الاستشاري للجنة الأمن الغذائي العالمي، وهو ما مكنه من تقييم نتائج مؤتمر القمة وتقديم توصيات بشأن تنفيذها. وقد ذكر المقرر

الخاص في تقريره أن مؤتمر القمة مثّل فرصة ضائعة للتصدي لأزمة الغذاء وتشجيع التعاون الدولي، لأنه لم ينظر حتى في تأثير الجائحة على المنظومات الغذائية على الصعيد العالمي ولم يقدم توجيها موضوعيا أو مفيدا في مجال السياسة العامة للتصدي للتحديات. وتساءلت عن التوجيه الموضوعي الذي كان يتوقعه المقرر الخاص من مؤتمر القمة، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون الدولي، وكيف يمكن معالجة ذلك في محافل دولية أخرى.

50 - وأردفت قائلة إن جائحة كوفيد-19 قد أبرزت الدور الحاسم للحق في الغذاء في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحق في التنمية. وأعربت عن القلق الذي يساور الكاميرون لأنه حتى قبل تفشي الجائحة، لم يكن قد أُحرز تقدّم يذكر في إعمال الحق في الغذاء، وهي حالة فاقمتها الزيادة في أسعار الأغذية على الصعيد العالمي. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها التصدي لآثار الجائحة والتضخم على الأمن الغذائي وحقوق الإنسان على نحو يتماشى مع نهج قائم على حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن وفد بلدها قد أحاط علما بالتوصيات الطموحة الواردة في التقرير، ولا سيما فيما يتعلق بالتفاوض على اتفاقات جديدة بشأن الغذاء. وقالت إن مثل هذه الاتفاقات ينبغي أن تستند إلى الأمن الغذائي والحق في العمل. وتساءلت عن الكيفية التي يعتزم بها المقرر الخاص التأثير على هذه العملية لكفالة اتباع نهج يستند إلى الحق في الغذاء.

51 - **السيد توزيك** (بيلاروس): قال إن موضوع الحق في الغذاء قد ازداد أهمية مؤخرا بسبب مجموعة من الأحداث المؤثرة المتزامنة. وتتمثل إحدى نقاط القوة في تقرير المقرر الخاص في أنه يعكس العوامل العديدة المتصلة بالجوع والتي تؤدي إلى تفاقمه، ذلك أن تلك العوامل كثيرا ما يغفلها أو يتجاهلها أولئك الذين يرغبون في جعل الموضوع مسألة سياسية. غير أن اتساع نطاق التقرير يشكل أيضا نقطة ضعفه. فقد صيغ عنوان التقرير بإيجاز على أنه "الحق في الغذاء وجائحة مرض فيروس كورونا"، ولكنه تضمّن مع ذلك العديد من المواضيع الإضافية التي يمكن القول إنها غير ضرورية. وقد حال إدراج هذه المسائل دون إجراء تحليل متعمق للمواضيع المحورية وأدى إلى إغفال التفاصيل الرئيسية، مثل دور وتأثير التدابير القسرية الأحادية الجانب على الأمن الغذائي والجوع، وهو موضوع أشير إليه في فقرة فرعية واحدة فقط. وأعرب عن رغبة وفد بلده في معرفة ما إذا كان المقرر الخاص يعتزم استكشاف مسألة التدابير القسرية الأحادية الجانب في تقريره الذي من المزمع إصداره في عام 2023 بشأن الصلة بين الأمن الغذائي والنزاعات المسلحة.

52 - **السيد ياماغوتشي** (اليابان): قال إنه استجابة لأزمة الغذاء العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وغزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا، البلد الذي تعتمد عليه 26 دولة أخرى للحصول على القمح، اتخذت اليابان إجراءات ملموسة وأنفقت 200 مليون دولار لدعم البلدان المتضررة، بما في ذلك في الشرق الأوسط وأفريقيا. وأضاف أن وفد بلده يتساءل عن الكيفية التي يتوقع أن تؤثر بها استجابة مجموعة الدول السبع لأزمة الغذاء الراهنة على الإنجازات التي تحققت صوب إعمال الحق في الغذاء.

53 - **السيدة سيلفا** (أنغولا): قالت إن الحق في الغذاء مهدّد بشكل مباشر في عدة مناطق بسبب تغير المناخ والأزمات الإنسانية المختلفة. كما أن الزيادة في أسعار بعض المنتجات الغذائية نتيجة للمضاربات المالية هي أحد الأمثلة على القيود الهيكلية القائمة في بعض المناطق والتي تسهم في انعدام الأمن الغذائي في مناطق أخرى. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالإطار القانوني المقترح لتوفير التوجيه إلى الدول في وضع خطط عمل بشأن الحق في الغذاء، ولتنسيق الاستجابات للأزمات الغذائية على الصعيد الدولي. أما على الصعيد الوطني، فإن سياسة أنغولا متوائمة مع موضوع سلسلة حوارات أفريقيا لعام 2022، وعنوانه "تعزيز القدرة على الصمود في مجال التغذية والأمن الغذائي في القارة الأفريقية: تعزيز المنظومات الغذائية الزراعية ونُظُم الصحة والحماية الاجتماعية من أجل التعجيل بتنمية رأس المال البشري والاجتماعي والاقتصادي". وأضافت أن الحق في الغذاء لا يزال يمثل أولوية بالنسبة لحكومة بلدها، التي أحرزت تقدما كبيرا في القضاء على الجوع والحد من سوء التغذية، ولا سيما بإطلاقها برنامجا للوجبات المدرسية يشكل إعمالا ملموساً للحق في الغذاء، وفي نفس الوقت يدعم التنمية المجتمعية والزراعة الأسرية. وسألت المقرر الخاص عن الجهود التي يمكن أن تُبذل لعكس حالة عدم اتخاذ إجراءات متضافرة من أجل التحويل الإيجابي للمنظومات الغذائية.

54 - **السيد غونزاليس بيهماراس** (كوبا): قال إن من الضروري رفع جميع أشكال الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري من أجل التصدي للجائحة وأزمة الغذاء الحالية، بما في ذلك الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ ستة عقود، والذي ارتفع إلى مستويات غير مسبوقة خلال الجائحة. وينبغي ألا يغيب عن البال أن 10 في المائة من سكان العالم ما زالوا يعانون من الجوع، وأن ملايين

الأطفال يعانون من الهزال. بيد أن الموارد التكنولوجية اللازمة لمعالجة هذا الواقع غير المقبول أخلاقيا موجودة: ولكن ما ينقص هو إرادة سياسية حقيقية للقضاء على هذه الآفة. فقد خصصت تريليونات الدولارات للإنفاق العسكري في جميع أنحاء العالم، في حين لا يجد ملايين من البشر ما يأكلونه. ولضمان الحق في الغذاء، هناك حاجة إلى نظام اقتصادي دولي جديد، نظام يعطي الأولوية للحياة على حساب الأرباح. وأشار إلى أنه في كل عام، يعمل وفد بلده على الترويج للقرار المتعلق بالحق في الغذاء في اللجنة؛ ومن المتوقّع أن يحظى القرار بتأييد الأغلبية في الدورة الحالية. فالجوع هو انتهاك للكرامة الإنسانية. وقال إن وفد بلده يدعو المقرر الخاص إلى مواصلة دراسة أثر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على حق الشعب الكوبي في الغذاء.

55 - **السيد ليو** شياويو (الصين): قال إن الصين تدعم ما يقرب من 20 في المائة من سكان العالم، بفضل حيازتها لما نسبته 6,6 في المائة من إمدادات المياه العذبة في العالم و 9 في المائة من أراضيه الصالحة للزراعة. وهي قد اجتثّت الجوع من جذوره وحسّنت مستويات التغذية من جميع النواحي، وهو إنجاز معترف به دوليا. وتحت مظلة إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تعد الصين البلد النامي الذي قدّم أكبر مساعدة مالية وأوفد أكبر عدد من الخبراء ونفذ أكبر عدد من المشاريع. ومنذ عام 2016، تعاونت الصين مع 10 كيانات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية لتقديم المساعدات الغذائية لأكثر من 50 بلدا، مما عم بالفائدة على 20 مليون شخص. وفي أيلول/سبتمبر 2021، اقترحت الصين عددا من مبادرات التنمية العالمية في الجمعية العامة، واختارت الأمن الغذائي كواحد من المجالات الثمانية ذات الأولوية. ولا تزال الصين ملتزمة بتعزيز التعاون التقني الزراعي مع البلدان النامية، وبتقديم المساعدات الغذائية، والترويج للأرز الهجين وغيره من التكنولوجيات الغذائية التي أثبتت جدواها، بغية القضاء على الجوع في العالم وتحسين التغذية.

56 - **السيد نزي** (نيجيريا): قال إن الجوع انتهاك للكرامة الإنسانية. فالعقوبات الاقتصادية والفقر وعمليات الحصار والحروب والنزاعات كلها تعوق إعمال الحق في الغذاء وتزيد من تفشي الجوع نتيجة لارتفاع أسعار الأغذية. واستنكر مدى ضآلة التقدم المحرز في القضاء على الجوع. وزاد على ذلك أن تغير المناخ، والإرهاب، والنزاعات، والكوارث الطبيعية، والأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة، وجائحة كوفيد-19، وأعباء الديون التي تئن تحت وطأتها البلدان النامية، كلها عوامل تؤثر سلبا على الحق في الغذاء. وأكد على ضرورة أن تشجع الدول الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله. وتساءل عن الكيفية التي يأمل بها المقرر الخاص حفز المجتمع الدولي على مكافحة أزمة الجوع العالمية التي تلوح في الأفق، ولا سيما في البلدان النامية حيث يشكل ارتفاع أسعار الأغذية والتضخم تحديا خطيرا للحق في الغذاء، وهو أمر يمكن أن يؤدي، إذا لم يعالج، إلى عدم الاستقرار السياسي ونشوب النزاعات.

57 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن المقرر الخاص أشار في تقريره إلى الغزو غير المشروع لأوكرانيا من جانب الاتحاد الروسي، ولكنه لم يشر إلى الغزو غير المشروع للجمهورية العربية السورية من جانب الولايات المتحدة، الذي يتسبب في تدمير المحاصيل في الجزء الشمالي الشرقي من البلد. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين أن الفقرة 20 من التقرير تضمنت بعض المعلومات التي قدمها بلده عن انخفاضات سُجّلت في مستويات المياه الجوفية والسدود وعن مسائل لها صلة بحماية الأغذية، فإن قدرا كبيرا من المعلومات المقدمة لم يدرج. وأضاف أن وفد بلده أبلغ المقرر الخاص بوضوح عمّن يمنع المياه ومن يسرق المحاصيل؛ وبما أن التقرير قد أشار في الواقع إلى بلدان أخرى بعينها، فقد كان ينبغي أن يشير إلى الولايات المتحدة أيضا. وأشار إلى الفقرة 91 من التقرير التي دعت إلى إنهاء جميع التدابير القسرية الأحادية الجانب وعمليات الحصار. ولكنه شدد على أن سطرين يتيمين لا يكفيان للحديث عن آثار هذه التدابير المفروضة حاليا على أكثر من عشرين بلدا؛ ولذلك، ينبغي في التقارير اللاحقة توسيع نطاق التغطية.

58 - **السيد حسن** (الصومال): قال إنه يود أن يسمع عن سبل الحد من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، الذي يمثل مشكلة رئيسية في البلدان الساحلية، حيث يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي للملايين وإلى تدمير البيئة.

59 - **السيدة الموتشو** (المغرب): قالت إن إنشاء منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية لم يكن وليد الرغبة في زيادة التعاون الزراعي فحسب، ولكنه كان أيضا وليد الطموح إلى تحرير العالم من الجوع. ولكن مرّت عقود والناس لا يزالون يموتون من الجوع وسوء التغذية نتيجة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والسياسية، أو لمجرد التوزيع غير العادل للموارد. وطلبت إلى المقرر الخاص أن يشرح، في تقاريره المقبلة، جدوى وفوائد وضع

معاهدة دولية جديدة ملزمة قانونا لمنع الجوع وحماية الحق في الحصول على غذاء كاف، بالنظر إلى أن العديد من النصوص قد صيغت بشأن هذا الموضوع ولكنها لا تزال في انتظار تنفيذها على نحو فعّال.

60 - **السيد فخري** (المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء): قال إن من المهم التذكير بأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جرى التفاوض بشأنه في ستينيات القرن العشرين استنادا إلى الإطار الإنمائي والافتراضات الخاصة بخمسينيات ذلك القرن. وبما أن الكثير من التغييرات القانونية والاجتماعية والاقتصادية طرأت منذ ذلك الحين، فإن الصياغة التي اقترحها في التقرير تستند إلى القواعد القانونية القائمة، من قبيل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وأوجه التقدم في قوانين العمل الدولية، والتقدم المحرز في مجال حقوق المرأة والفتاة. ولذلك، من المهم البناء على الزخم القائم ولكن مع فهم الحق في الغذاء في سياقه المعاصر.

61 - ومضى يقول إن المشكلة التي تعتري أنماط الحوكمة العالمية الحالية هي وجود كثير من الأفكار دون طريق واضح للمضيّ قدما. وأحدث مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية درجة كبيرة من الارتباك بإغفاله إدراج الجائحة في جدول أعماله، وبعدم تركيزه أصلا على الحق في الغذاء كعنصر محوري. وعلى الرغم من أنه جرى تحفيز أكثر من 110 حكومات على إنشاء مسارات وطنية للأغذية، يبدو أن هذه المسارات تركز على الشواغل الوطنية، ومن ثم فهي لا تتناول الحق في الغذاء من حيث مبادئ حقوق الإنسان. وحثّ الجمعية العامة على إصدار قرار قوي حتى يتمكن من العمل مع منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات الدولية من أجل وضع خطة محكمة. وستتيح القيادة القوية من جانب الجمعية العامة أيضا إقامة علاقات مع الناس وحفز المشاركة.

62 - وأردف قائلا إن هناك مقررة خاصة معنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، وإنه سعى إلى تجنب التداخل مع ولايتها. غير أن تقريره المقبل لن يركز على النزاع المسلح فحسب، بل على جميع أشكال العنف أيضا؛ ودعا جميع الممثلين إلى تقديم إسهامات، بما في ذلك بشأن التدابير القسرية الأحادية الجانب وغيرها من أشكال العنف.

63 - وأعقب ذلك بقوله إن مختلف الكيانات والدول الأعضاء والمنظمات يركز على جوانب مختلفة من أزمة متعددة الأبعاد، وبالتالي فإن كلا منها يرى نصف الحقيقة فقط. وعلى الرغم من أهمية الشواغل الوطنية والنزاعات الدولية، فإن أزمة الغذاء العالمية وتغير المناخ لن يختفيا حتى لو انتهت جميع الحروب والجوائح في المستقبل القريب. وتعكس أزمة الغذاء مشكلة في الأسواق والنظم المالية، وهي ستظل تتفاقم في الواقع. ولذلك ركز تقريره على كيفية تحويل المنظومات الغذائية بطريقة منسقة على الصعيد العالمي ومستدامة والانتقال إلى مفهوم الإيكولوجيا الزراعة. وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بسلاسل الإمداد والتجارة، أعرب عن أمله في تناول صيد الأسماك غير المشروع وغير المنظم في أحد تقاريره المقبلة. وعلاوة على ذلك، لاحظ أنه لا يوجد إطار واضح للتجارة والأمن الغذائي على مستوى منظمة التجارة العالمية؛ والواقع أن المنظمة أثبتت في كثير من الأحيان أنها ليست المكان المناسب لإجراء هذه المناقشات، كما يتضح من التأخيرات التي شُهدت في تطوير لقاح كوفيد-19 وتوزيعه بسبب وصول المنظمة إلى طريق مسدود. وقال إنه يجب بالتالي أن تستمر هذه المناقشات في محافل أخرى.

64 - **السيد دي شوتر** (المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان): قال إن تقريره هو دعوة لحماية الناس من التمييز على أساس مستويات الفقر، في سياق ضربة غير مسبوقة تعرّضت لها القوة الشرائية للأسر المعيشية المنخفضة الدخل، التي هي الأكثر تضررا من التضخم العالمي. وفي أوروبا، بلغ التضخم رقما قياسيا عند 10 في المائة، بينما قفزت أسعار الأغذية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 24 في المائة تقريبا. وفي جميع أنحاء العالم، يتعرض كثير من الناس لخطر التضور جوعا أو الموت من شدة البرد إذا لم تتخذ إجراءات فورية لزيادة الدخل. وتشير التقديرات إلى أن الارتفاع العالمي في أسعار الطاقة والغذاء، بالاقتران مع آثار جائحة كوفيد-19، سيدفع 75 إلى 95 مليون شخص إضافيين إلى الوقوع في براثن الفقر المدقع في عام 2022.

65 - ومضى يقول إن التمييز على أساس الفقر، الذي يعرّفه بأنه مواقف وسلوكيات سلبية تجاه الأشخاص الذين يعيشون في فقر، لا يزال واسع الانتشار ويهدد بتقييد حصولهم على العمل والسكن والرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية – وهي أدوات جرى تصميمها ظاهريا بغرض انتشالهم من براثن الفقر. وأورد عدة أمثلة لأشخاص يتعرضون للتنمر أو النبذ أو رفض تسكينهم أو توظيفهم أو التمييز ضدهم على أساس خلفياتهم المنخفضة الدخل. فعلى سبيل المثال، أظهرت تجربة عملية صممتها الحركة الدولية لإغاثة الملهوف – العالم الرابع أن احتمالات اختيار المرشحين في فرنسا تتدنّى إذا تبيّن من استمارات طلبات توظيفهم أنهم يعيشون في مساكن مؤقتة أو أنهم

كانوا يعملون في مشاريع اجتماعية. وفي الولايات المتحدة، كثيرا ما يرفض أصحاب العمل إعطاء فرصة للمرشحين الذين يعيشون في ملاجئ المشردين، أو توظيف المتقدمين الذين يعيشون بعيدا عن مكان العمل. وكثيرا ما تتردد الشركات في توظيف طالبي العمل الذين ظلوا عاطلين لفترات طويلة.

66 - وأردف قائلا إن القوالب النمطية السلبية عن الفقراء متفشية، في الواقع، ليس فقط بين عموم السكان، ولكن أيضا داخل المؤسسات ذاتها التي تهدف إلى دعمهم: المدارس، وخدمات الرعاية الاجتماعية، والرعاية الصحية، ونظام العدالة، والإسكان. وعندما يطلب من الفقراء وصف تجربتهم، فإنهم كثيرا ما يذكرون شعورهم بالإهانة وسوء المعاملة الاجتماعية والمؤسسية والقوالب النمطية السلبية. ويقيّد التمييز حصولهم على فرص العمل أو التعليم أو السكن أو الخدمات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن التمييز على أساس الفقر محرّك رئيسي لعدم الاستفادة من الحقوق، حيث لا يطلب الحصول على أنواع معينة من المساعدة أشخاص مستوفون لشروط استحقاقها، ويرجع ذلك جزئيا إلى الرغبة في تفادي وصمة العار المرتبطة بتلقي الاستحقاقات، أو تجنّب تكرار تجارب سلبية مع خدمات الرعاية الاجتماعية.

67 - وأتبع ذلك بقوله إن التمييز على أساس الفقر مترسخ في العقول والمؤسسات لدرجة أنه يجب تجريمه على غرار سائر أشكال التمييز. وقد أشارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أنه يمكن للتمييز أن يسبب الفقر، تماما مثلما يمكن للفقر أن يسبب التمييز، مع إصرارها على ضرورة إدراج الأصل الاجتماعي والحالة الاجتماعية - الاقتصادية في إطار مكافحة التمييز الذي اعتمدته الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. غير أنه على الرغم من أن عددا متناميا من البلدان يعتبر الأصل الاجتماعي سببا محتملا للمعاملة التفاضلية، فإن المحاكم والمحامين لا يستخدمون هذه الأداة في كثير من الأحيان. وربما كان مجرد حظر التمييز على أساس الظروف الاجتماعية - الاقتصادية غير كاف: حيث ينبغي للمشرعين أن يسنوا سياسات للعمل الإيجابي. وفي حين أن العمل الإيجابي كان يستند تقليديا إلى العرق أو نوع الجنس، فإن السياسات القائمة على الطبقات ستدعم أولئك الذين ينتمون إلى خلفيات منخفضة الدخل من جميع الأعراق والأجناس، وستوفر الوظائف والفرص للحد من آثار التفاوتات الاجتماعية الموروثة. وستقلل هذه السياسات أيضا من القوالب النمطية السلبية عن الفقراء، كما يتضح من مجموعة متنوعة من الدراسات التي تبين أن الاتصال بين المجموعات ينزع إلى زيادة التسامح والحد من التحيز.

68 - وأشار إلى أن العمل الإيجابي له قيمة رمزية أيضا: فهو يعترف بالعقبات الخاصة التي يواجهها الفقراء بسبب التمييز على أساس الفقر، ويدحض الرواية السائدة حول قيام المجتمع بتوزيع النواتج على أساس الجدارة. وهو سيعزز أيضا التنوع في مكان العمل ويوفر نماذج تُحتذى للمراهقين والشباب من خلفيات تعاني من الحرمان. وقال إنه يجب مكافحة التمييز على أساس الفقر بنفس القوة والمثابرة اللذين يكافح بهما التحيز الجنساني والعنصرية والتمييز على أساس السن وكراهية مغايري الهوية الجنسانية وكراهية المثليين، بالنظر إلى أن جميعها تحيزات غير مقبولة وضارة لا مكان لها في العالم المعاصر.

69 - **السيدة ديم لابيي** (فرنسا): تكلمت أيضا باسم ألبانيا، وبلجيكا، وبيرو، ورومانيا، والسنغال، وشيلي، والفلبين، والمغرب، فقالت إن مكافحة الفقر تتطلب الاعتراف بأوجه الترابط بين عدم الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي والانتماء إلى أشد الفئات ضعفا. ولضمان الاحترام العالمي للحقوق الاجتماعية - الاقتصادية، مثل الحق في السكن والتعليم والعمل، ينبغي أن تكون البداية تنفيذ أطر لمكافحة جميع أشكال التمييز. وتعد المشاركة النشطة للفقراء متطلبا بالغ الأهمية من أجل نجاح هذه الأطر، لأن هؤلاء الأفراد يفهمون الواقع المعاش للفقر والهشاشة. وسألت المقرر الخاص عن التدابير الأولية التي يمكن أن تتخذها الدول لإقامة صلات بين السياسات الإيجابية لصالح الفقراء والسياسات المناهضة للتمييز، من أجل كسر حلقة الفقر.

70 - **السيدة باناكين إيليل** (الكاميرون): قالت إن الواقع الاجتماعي - الاقتصادي للفقراء أو المشردين يعني مواجهة التمييز المستمر والقوالب النمطية السلبية. وكما أبرز التقرير، هناك علاقة تعاضدية بين الفقر والتمييز تخلق حلقة مفرغة من انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى عكس التمييز القائم على سمات ثابتة مثل نوع الجنس أو العرق أو مكان الميلاد، يمكن استهداف التمييز على أساس الوضع الاجتماعي - الاقتصادي بسهولة من خلال الاستثمار في التعليم، وتنفيذ الرعاية الصحية الشاملة، واعتماد دخل أساسي شامل، وتجريم هذه الأشكال من التمييز. والفقر ليس نتيجة للكسل أو لقصور في ضبط النفس: فجذوره تكمن في عوامل بنيوية مثل ارتفاع معدلات البطالة، وركود الأجور، والقوالب النمطية السلبية، ويتقاطع مع أشكال أخرى من الضعف المرتبط بالعرق والدين والوضع من حيث الهجرة. وتساءلت عمّا يمكن أن تفعله البلدان علاوة على ذلك من أجل التصدي

للتمييز على أساس الحرمان الاجتماعي – الاقتصادي في أطرها القانونية الوطنية، وكيف يمكنها توسيع نطاق تعريف الحرمان الاجتماعي – الاقتصادي ليتجاوز المعايير المالية وحدها. وبالإضافة إلى ذلك، تساءلت عن الكيفية التي يمكن بها استخدام المحاكم ونظام العدالة في مكافحة الفقر.

71 – **السيد لوهر** (لكسمبرغ): أعرب عن تقدير وفد بلده للطريقة التي يفنّد بها التقرير أكذوبة أن الفقراء كسالى وأنهم اختاروا الفقر. واستنادا إلى تحليل إحصائي دقيق، بين المقرر الخاص كيف أن توفير سبل الحماية من التمييز الاجتماعي – الاقتصادي أمر ضروري لمنع التمييز على أساس الفقر ودحر القوالب النمطية السلبية التي تهدد بترسيخ التمييز الهيكلي. ويستحق البعد التقاطعي لهذه المسألة مزيدا من الاهتمام.

72 – ومضى يقول إن لكسمبرغ لديها، على الصعيد الوطني، شبكة ضمان اجتماعي قوية تعمل، بالاقتران مع السياسات الإيجابية الأخرى، على التخفيف من أوجه عدم المساواة وتعزيز التماسك الاجتماعي وتشجيع إقامة مجتمع شامل للجميع وخال من جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز الاجتماعي – الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، ظل مستوى الإنفاق على المساعدة الإنمائية الرسمية في بلده عند نسبة واحد في المائة من دخله القومي الإجمالي، حتى في أوقات الأزمة. وتؤيد لكسمبرغ اتباع نهج متعدد الأبعاد إزاء التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، على أمل أن يساعد التعاون الدولي بشكل فعال على كسر حلقة الفقر المفرغة. وسأل عن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تتصدى على نحو أفضل للتمييز على أساس الفقر على الصعيد الوطني وفي سياق المساعدة الإنمائية الرسمية.

73 – **السيدة غريفين** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تماما خطة عام 2030، ولا سيما هدفها المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده. وأشارت إلى أن لدور المقرر الخاص أهمية بالغة في تحليل أسباب هذه التفاوتات واقتراح حلول للقضاء على الفقر المدقع وضمان تمتع جميع الناس بحرياتهم الأساسية.

74 – ومضت تقول إن الأزمة المزدوجة على صعيدي الغذاء والطاقة، التي تفاقم أثرها بسبب تداعيات العدوان غير المشروع للاتحاد الروسي على أوكرانيا، تؤثر تأثيرا مباشرا على ملايين الأشخاص الضعفاء اقتصاديا واجتماعيا بالفعل. وفي حين أن جائحة كوفيد-19 قد زادت من ترسّخ أوجه عدم المساواة القائمة، فإن الارتفاع الهائل لانعدام الأمن في مجالي الغذاء والطاقة لا يزال يهدد العالم بأسره. والحلول القصيرة الأجل غير كافية: فإذا ما أريد القضاء على الفقر المدقع، يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يكافح ما يرتبط به من أشكال التمييز والوصم والاستبعاد الاجتماعي. وينصبّ جل اهتمام الركيزة الأوروبية للحقوق الاجتماعية على الحد من عدم المساواة وضمان تكافؤ الفرص للجميع. وعلى هذا النحو، طبّق الاتحاد الأوروبي تدابير مختلفة للحد بشكل ملموس من أوجه عدم المساواة، مثل اعتماد قواعد جديدة بشأن الحد الأدنى الكافي للأجور لجميع العمال. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم لجنة الحماية الاجتماعية بدراسة أوجه عدم المساواة وتحديد سبل الحد منها. وهناك صندوق اجتماعي جديد يسمح للاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم المالي لتدابير الحد من عدم المساواة التي تنفذها الدول الأعضاء فيه. وبالنظر إلى أن المقرر الخاص اقترح أن يحصل أضعف أفراد المجتمع على تمثيل سياسي أفضل، سألت عن الوسائل التي يمكن استخدامها لتحقيق هذا التمثيل.

75 – **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن التمييز على أساس الحرمان الاجتماعي – الاقتصادي يعوق بشكل خطير تحسين الرفاه في كثير من البلدان. وأعرب عن تسليم وفد بلده بأن هذه الظاهرة تستحق مزيدا من اهتمام المجتمع الدولي، وعن تقديره لتقرير المقرر الخاص الشامل والأكاديمي والموضوعي عن هذا الموضوع. ويعدّ التمتع بالحق في التنمية بشكل شامل على مستوى العالم عاملا أساسيا في التصدي للفقر، نظرا لأنه ينطوي على تحسين نوعية الحياة، وحماية كرامة الأفراد وحقوقهم وحرياتهم، وحفز النمو الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. وعلى الرغم من أن الدول مسؤولة أساسا عن إعمال الحق في التنمية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحق كل دولة في تحديد مسارها ونموذجها الإنمائي.

76 – ومضى يقول إن عدم المساواة والفقر من أولويات الاتحاد الروسي، ولا سيما في إطار جهوده الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تنفيذ مختلف المشاريع الوطنية. وقضت روسيا على الفقر المدقع، حيث لا تتجاوز الشريحة التي يمكن تصنيفها على أنها في حالة فقر مدقع، وفقا للتعريف المعترف به دوليا لهذا المصطلح، نسبة 1 في المائة من تعداد السكان. ويتمثل النهج الروسي إزاء التصدي للفقر في توفير دعم اجتماعي موجه لأضعف فئات السكان، ولا سيما الأسر التي تضم أطفالا ومتقاعدين. وقال إن الحكومة تتخذ أيضا تدابير لتحديث نظام الدعم الاجتماعي، بما في

ذلك عن طريق رقمنته لجعله أقرب إلى المتناول وأيسر فهماً وأقل بيروقراطية.

77 - **السيدة سيلفا** (أنغولا): قالت إن التمييز الاجتماعي - الاقتصادي ليس سوى عرض آخر من أعراض الخلل المجتمعي، وإن الطابع المنهجي للتمييز ضد الفقراء ينبغي أن يكون مصدر قلق للجميع. ويجب تفكيك التحيز والقوالب النمطية السلبية عن الفقر على جميع المستويات، واتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على هذه الحلقة المفرغة. وستكون الإجراءات الإيجابية التي تركز على ما تتسم به المشكلة من تقاطعية أمرا ضروريا للنجاح في تنفيذ إطار شامل لمكافحة التمييز. ويشمل شرط المساواة في المعاملة أربعة معايير متمايزة، ألا وهي: المساواة أمام القانون، والحماية المكفولة بالقانون، وتنظيم سلوك الجهات الفاعلة الخاصة، والحماية من التمييز على نحو متساو وفعّال. وسألت المقرر الخاص أي هذه المعايير هو الذي ينبغي إعطاؤه الأولوية لمعالجة مسألة المساواة في المعاملة على الصعيد الوطني، بالنظر إلى اختلاف معطيات الواقع بين الدول.

78 - **السيد ليو** شياويو (الصين): قال إن القضاء على الفقر هو الهدف الرئيسي لخطة عام 2030. وفي شباط/فبراير 2021، انتصرت الصين على الفقر بجميع جوانبه: ذلك أن جميع فقراء الريف في البلد الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر، البالغ عددهم 98,99 مليون نسمة، قد باتوا فوق هذا الخط. وبالإضافة إلى ذلك، تم القضاء على الفقر في جميع الأقليات الإثنية الـ 28 ذات التعداد السكاني الصغير. ووفقا لمعايير الفقر العالمية التي يستخدمها البنك الدولي، شكلت الجهود الصينية للحد من الفقر أكثر من 70 في المائة من حجم جهود الحدّ من الفقر على الصعيد العالمي. والواقع أن الصين حققت هدف الحد من الفقر الوارد في خطة عام 2030 قبل عشر سنوات من الموعد المحدّد، وهو إنجاز تاريخي لحقوق الإنسان. وتقدم الصين أيضا نموذجا ونسقاً لتسترشد بهما البلدان الأخرى عند محاولة القضاء على الفقر المدقع.

79 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن من الصعب متابعة تقرير المقرر الخاص من وجهة النظر التقنية، وإنه مليء بالتكرار. ويركز التقرير على بعض الدول الأعضاء دون غيرها، فهو مثلا يذكر الهند في العديد من الأجزاء ولكنه يشير إلى جنوب أفريقيا فقط من بين جميع الدول الأفريقية. وعلاوة على ذلك، يتضمن التقرير أكثر من 48 إشارة إلى المحاكم والقوانين في السياقات الوطنية، ولكنه لا يربط على الإطلاق بين تلك الإشارات.

80 - وتساءل أيضا عن عدم قيام المقرّر الخاص بأي أنشطة في السنة السابقة. فعادة ما يتضمن التقرير فقرة تناقش الزيارات والأنشطة الأخرى المضطلع بها، ولكن يبدو أن هذه الفقرة غير موجودة في التقرير الحالي. والواقع أن العديد من الدراسات المذكورة في التقرير قد عفا عليها الزمن، ويحتوي بعضها على نتائج مضى عليها أكثر من عقد من الزمن. وبالتالي طلب إلى المقرر الخاص أن يشرح المنهجية التي اتّبعها في إعداد التقرير.

81 - **السيد ماينبا** (المراقب عن نظام مالطة ذي السيادة المستقلة): قال إن مكافحة الفقر هي القضية العالمية الأكثر إلحاحا من بين القضايا الإنسانية التي يواجهها العالم. ويعني ارتفاع التضخم وعواقب الحرب في أوكرانيا والآثار المتبقية لجائحة كوفيد-19 أن 75 إلى 95 مليون شخص إضافيين قد يعيشون في فقر مدقع بحلول نهاية عام 2022، مقارنةً بتقديرات ما قبل الجائحة. وقد أبرزت تأثيرات الجائحة على أضعف الفئات السكانية أوجه عدم المساواة المتزايدة على كامل نطاق الأهداف الإنمائية المشتركة، وأدت أيضا إلى تفاقم التفاوتات في كيفية إدارة البلدان لحالات الطوارئ. وقد بات الاقتصاد والعدالة الاجتماعية، وكلاهما تأثرا بتطور نظم الاتصالات، أكثر تشابكا الآن من أي وقت مضى. وينبغي أن تظل الحاجة إلى الحفاظ على علاقة صحية بين الاثنين أولوية في الأمم المتحدة. ومن المحزن أن الأمين العام كان محقا عندما أوضح أن النظام الجيوسياسي الحالي مصمم لحماية البلدان المتقدمة النمو والقوية على حساب البلدان المتخلفة النمو والضعيفة. وفي حين أن الفقر المدقع منتشر في البلدان التي تعاني من الحروب والنزاعات وتغير المناخ، فإنه أيضا متجذّر بعمق في البلدان النامية التي تأثرت سلبا بالاستغلال والإهمال التاريخيين. وهناك العديد من الثغرات: فعلى سبيل المثال، لا يكفل كثير من نظم الحماية الاجتماعية تأمين الدخل للنساء، ولا سيما الأمهات العازبات. وفي عام 2015، كانت هناك 122 امرأة في الفئة العمرية 25-34 سنة تعيش في فقر مقارنة بـ 100 رجل في نفس الفئة العمرية؛ وبالإضافة إلى ذلك، هناك 160 مليون طفل عرضة لخطر العيش في فقر مدقع بحلول عام 2030. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل جماعي لتحقيق هدف القضاء على الفقر وتوزيع الموارد توزيعا عادلا. والفقر ليس مجرد فقر مادي أو نقدي بطبيعته: فالفقر الثقافي والاجتماعي يمكن أن ينشأ أيضا من التعليم المحدود، والتمييز الاجتماعي، ومختلف أشكال الاستبعاد. وسأل المقرر الخاص عن الكيفية التي يمكن أن يضع بها المجتمع الدولي رؤية جديدة لتوزيع الثروة توزيعا منصفا وعدم ترك أحد خلف الركب.

82 - **السيد دي شوتر** (المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان): قال إن تقريره قدم لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو القضاء على الفقر المدقع، فضلا عن أفضل الممارسات المستخدمة في ذلك. وأشار إلى أنه تقرير قانوني مقارَن يهدف إلى تسريع الحركة وتشجيع الدول على بذل المزيد من الجهد. ومضى يقول إن ممثلة فرنسا سألت عن التدابير التي ينبغي أن تحظى بالأولوية. وفي القوانين الوطنية، يجب أن تكون هناك تدابير حماية ضد التمييز على أساس الحرمان الاجتماعي - الاقتصادي. وحققت فرنسا ذلك بالفعل من خلال إصدار قانون عام 2016 لمكافحة التمييز على أساس عدم الاستقرار الاقتصادي أو الضعف الاجتماعي. وبدأت حكومة بلجيكا في استقدام أشخاص كانوا يعيشون في فقر ليقدموا معلومات تستنير بها الإدارات لدى وضع السياسات، ولا سيما عندما يكون هناك خوف من ألا تصل السياسات التي يجري تصميمها إلى جمهورها المستهدف.

83 - وردا على ممثلة الكاميرون، قال إنه صحيح أن الفقر ليس سمة ثابتة مثل نوع الجنس أو العرق، ولكنه يحاصر الناس في حلقات مفرغة يصعب الهروب منها. ولذلك، يلزم توفير الإمكانية الفعلية للّجوء إلى القضاء؛ وتقدم جنوب أفريقيا أحد الحلول، حيث توجد دوائر اختصاص قضائي متخصصة ينصبّ تركيزها على قضايا التمييز. ولدى العديد من الدول آليات أخرى لمساعدة الأفراد على ممارسة حقوقهم ممارسة كاملة.

84 - وفيما يتعلق بسؤال لكسمبرغ بشأن معالجة الفقر في برامج المساعدة الإنمائية الرسمية، شدّد على أن استناد هذه البرامج إلى حقوق الإنسان سيحدّ من التعسف ويحمي الفقراء. ومن الضروري اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الخدمات الاجتماعية لتجنب تسبّب القوالب النمطية السلبية في تضاؤل إمكانات الوصول.

85 - وأردف قائلا إن اعتماد الركيزة الأوروبية للحقوق الاجتماعية إنجازٌ هائل، ولكن للأسف لا يمكن إنفاذ جميع الحقوق المنصوص عليها فيها قانوناً في السياق الحالي. وفيما يتعلق بموضوع تشريع الحد الأدنى للأجور، تجدر الإشارة إلى أن هناك أكثر من 20 مليون عامل فقير في الاتحاد الأوروبي. وسينظر تقريره القادم في حالة العمال الفقراء، وكيفية استخدام قدرات النقابات لحماية قوتهم الشرائية. وسينظر التقرير أيضا في تزايد هشاشة العمالة بسبب العقود القصيرة الأجل والمحدودة.

86 - وأعقب ذلك بقوله إن المراقبة عن الاتحاد الأوروبي سألت عن التمثيل السياسي للفقراء: تكفل المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحقوقَ السياسية والمدنية لجميع الناس، بما في ذلك الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة. ولكن ذلك لا يقتصر على الحق في أن تؤخذ مشورتهم وأن يصوّتوا: بل يشمل أيضا الحق في المساعدة على إيجاد الحلول والمشاركة في صنع القرار. والفقراء ممثّلون تمثيلا ناقصا في صنع القرار السياسي وآليات الديمقراطية القائمة على المشاركة. وفي الواقع، كثيرا ما تنشأ حلقة مفرغة: فالفقراء لا يملكون الوقت أو إمكانية الوصول أو الموارد اللازمة للمشاركة في صنع القرار السياسي، ولكن بما أنهم لا يساهمون في تلك القرارات، فإنها نادرا ما تمثّلهم. ولذلك فهو يعمل على وضع منهجية وتحديد أفضل الممارسات لتعزيز المشاركة الفعالة للفقراء.

87 - وردّا على ممثلة أنغولا، أكّد من جديد أن المعايير الأربعة للمساواة في المعاملة هي معايير دولية لحقوق الإنسان ومن ثم تنطبق على جميع البلدان بغض النظر عن مستوى تنميتها. وفي حين أنه يجب مراعاة الحالة المحدّدة لمختلف الدول عند النظر في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن حظر التمييز هو من المعايير الفورية النفاذ التي لا تخضع للتنفيذ التدريجي. وقال إنه يجب على جميع الدول أن تضمن إمكانية الحصول على خدمات الصحة والتعليم والسكن والعمل دون تمييز على أي أساس، ولا سيما على أساس الفقر.

رُفعت الجلسة الساعة 12:25.